

الفصل الرابع

الإعلام الديمقراطي السنوي

المسئولية المهنية للإعلاميين

إن ديموقراطية الإعلام ليست مطلقة وخاصة على مستوى التطبيق العملي، إنها مثل أعلى سياسي ومهني، وتؤثر فيه، شأنه شأن سائر المثل العليا، ملائسات وأوضاع سياسة واقتصادية واجتماعية.

ورغم الدور التنويري الذي قامت به الصحافة الغربية مستفيدة من المساحات الواسعة من الحرية التي أتاحتها النظم الليبرالية في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين، ولكنها أفرزت في ذات الفترة نوعاً من الصحف التي اعتمدت أسلوب الإثارة وغالت في نشر قضايا الجنس والجريمة والفضائح ولجأت إلى التجريح والابتزاز وهي الظاهرة التي اشتهرت في الصحافة الغربية باسم صحافة الإثارة أو الصحافة الصفراء.

إن نشأة صحافة الإثارة يعود تاريخياً إلى ظهور الصحف المعنية باستمالة الجماهير Mass appeal news paper بالولايات المتحدة الأمريكية على يد الصحفي الأمريكي بنجامين داي Benjamin Day عندما أصدر صحيفة New York Sun عام ١٨٣٣، وقد اعتمدت هذه الصحيفة على معادلة لجذب مزيد من القراء تقوم على إبراز موضوعات الجنس والجريمة، وبالتركيز على هذه الجوانب استطاعت أن تجذب عدداً كبيراً من القراء، خصوصاً وأن هذه النوعية

من المواد الصحفية لم تكن مقبولة في الصحف الجادة، ثم استطاع جيمس جوردون بينيت James Gordon Benett أن يحقق نجاحاً أكبر في صحيفة نيويورك هيرالد New York Herald وتمثلت أسباب النجاح المتزايد لبينيت في مهارته في تقديم قصص إخبارية مثيرة حول الجريمة بالإضافة إلى سياسته التحريرية التي تميل إلى تجريح الأشخاص، وقد كان بينيت يعتبر نفسه مصلحاً اجتماعياً لذا تبني سياسة هجومية في صحيفته التي صدرت عام ١٨٣٥م، وقد أحدث ظهور هذه الصحف العديد من التحولات في السوق الصحفية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٨٣٣ إلى عام ١٨٦٠، وتمثلت في الاعتماد على التوزيع الجماهيري الواسع والإعلان، وتغليب عنصر الإثارة في المادة الصحفية وذلك من خلال نشر الأخبار المجهلة والشائعات واختراق الحياة الخاصة للأفراد.

وقد بدأ الظهور الواضح لصحافة الإثارة إثر المنافسة الضارية التي دارت بين اثنين من رواد الصحافة الأمريكية وهما بوليتزر Pulitzer وهارست Hearst من أجل الحصول على المزيد من القراء بنشر قصص الجريمة والجنس والعنف بكثافة كبيرة، وقد أصبح هذا المضمون الصحفي فيما بعد يشير إلى ما يسمى بالصحافة الصفراء (وقد تم تسميتها بهذا الاسم إشارة إلى شخصية كارتونية Yellow Journalism الصحفي الأصفر الذي يرتدي زياً أصفر لامعاً ويقوم بالعديد من المغامرات)، وقد وصلت المعركة بين بوليتزر وهارست على ساحة الصحافة الصفراء إلى ذروتها مع الحرب الأسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨ ولعبت هذه الصحف دوراً كبيراً في تشكيل الرأي العام الأمريكي إزائها. ثم تعرضت هذه الصحافة لنوع من الركود بعد الحرب خصوصاً وأن بوليتزر انسحب من معركة المنافسة مع هارست بسبب تدهور حالته الصحية عام ١٩٠٠.

ورغم السقوط الأخلاقي لهذه الصحافة إلا أنها استطاعت أن تخلق جواً من

المنافسة التي أنعشت سوق توزيع الصحف وحركت أسلوب الإخراج الصحفي، وهو التطور الذي استفادت منه الصحافة الشعبية بعد انهيار تيار الصحف الصفراء في معظم دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية.

ويلاحظ نمو تيار الصحافة الصفراء من جديد في عدد من دول العالم الثاني والثالث، وخاصة بعد اتساع مساحة الحرية الصحفية التي سادت العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

لذلك كان طبيعياً، ومنذ فترة مبكرة من تاريخ الصحافة ظهور محاولات لتحقيق توازن عادل بين الحرية والمسئولية في الصحافة، ثم في بقية وسائل الإعلام الجماهيرية بعد ذلك، وقد ساعد على نجاح بعض هذه المحاولات ذلك التطور الهام الذي حدث في المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥م) والذي أدى إلى ظهور نظرية سياسية جديدة هي الاشتراكية الديمقراطية، وقد أخذت هذه النظرية من الفلسفة الليبرالية جانبها السياسي المتمثل في الديمقراطية بما تعنيه من حياة نيابية وحرية مدنية وفي مقدمتها حرية الإعلام، ومن ناحية أخرى فقد أخذت النظرية الاشتراكية الديمقراطية من الفلسفة الماركسية جوانبها الاجتماعية وخاصة فكرة تذويب أو تقريب الفوارق بين الطبقات.

وكان لنجاح عدد من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه في كثير من دول غرب أوروبا الليبرالية أن ظهر مفهوم جديد للإعلام في هذه البلدان جمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والمسئولية الاجتماعية من ناحية ثانية، أي أن هذا المفهوم استعار من الليبرالية عنصر الحرية، بينما استعار من الاشتراكية عنصر المسئولية. وقد تجسد هذا التطور في ظهور نظرية إعلامية جديدة سميت بنظرية المسئولية الاجتماعية Social

Responsibility وهي نظرية ترفض الفردية المطلقة في ليبرالية القرن التاسع عشر، كما ترفض السلطة المطلقة في الماركسية وهي تقوم على أساس وجود التزام ذاتي من جانب وسائل الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الإعلامي من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية ثانية، وبمعنى آخر، لابد من وجود الحرية المسئولة^(١)، ويتحقق ذلك بخضوع وسائل الإعلام لرقابة الرأي العام في المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الصحفية والإعلامية.

وقد كان من ثمرات هذا التطور إنشاء ما سمي بمجالس الصحافة والإعلام في كثير من المجتمعات الأوروبية ثم انتقلت إلى أنحاء متفرقة من العالم^(٢).

كذلك تقوم نظرية المسؤولية الاجتماعية على مبدأ يرى أن لوسائل الإعلام وظيفة اجتماعية وهي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي تحدثه هذه البيانات على الجمهور، فمن ناحية لا يجب حجب البيانات والمعلومات عن الجمهور بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة في المجتمع التي تصدر أو تبث فيه وسيلة الإعلام، ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات بحجة أنها لا تثير انتباه الجمهور أو اهتمامه، إذ لاحق للسلطة في تحديد نوعية المعلومات التي تقدم للجمهور^(٣).

وبفضل هذه النظرية الإعلامية أصبح الحق في المعرفة وحرية سريان المعلومات حقاً من حقوق الإنسان^(٤).

وقد أدى انتشار نظرية المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام إلى خلق شبه إجماع دولي على أهمية وجود قواعد أو مدونة للسلوك المهني للإعلاميين تتوافق بشكل عام مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وهي موجودة الآن في نحو ثمانين بلداً في كافة مناطق العالم، ورغم أن معظم هذه القواعد قد

صاغها الإعلاميون بأنفسهم، إلا أنها تختلف من بلد إلى آخر وفق ظروفه السياسية ودرجة تطوره الحضاري ومساحة الديمقراطية فيه^(٥).

ولكن معظم قواعد السلوك المهني للإعلاميين تتفق على بعض المبادئ مثل ضمان حرية الصحافة وبقية وسائل الإعلام، وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات، مع الالتزام بالدقة وعدم تحريف الأنباء وعرض الحقائق بموضوعية، والامتناع عن التشهير والتجريح الشخصي والاتهام بالباطل والقذف وانتهاك الحياة الخاصة وحق الرد والتصويب، وباختصار فإن قواعد السلوك المهني للإعلاميين تهدف إلى تحقيق توازن عادل بين الحرية والمسئولية^(٦).

ومن المهم الاعتراف بأن التفكير في تدوين قواعد السلوك المهني للإعلاميين قد سبق ظهور نظرية المسئولية الاجتماعية حيث بدأت إرهاباته للمرة الأولى في بداية العشرينات من القرن الماضي، وقاد هذه المحاولات بعض المنظمات غير الحكومية وبعض المنظمات الدولية وذلك بهدف وضع قواعد سلوك مهني إقليمية أو دولية، ففي عام ١٩٢٦ اعتمد أول مؤتمر لصحافة عموم أمريكا، والذي عقد في واشنطن مدونة "قواعد الأخلاق الصحفية"، وقد أعيد تأكيد هذه القواعد في مؤتمر دول أمريكا للصحافة الذي عقد في يونيو ١٩٥٠م واعتمدت باعتبارها ميثاقاً لرابطة الصحافة بدول أمريكا.

وخلال الفترة التي تمتد من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ أعدت اللجنة الفرعية لحرية الإعلام والصحافة لمنظمة الأمم المتحدة، مشروع قواعد دولية للسلوك المهني للعاملين بالإعلام، وقد عرض المشروع على المؤسسات الإعلامية والروابط المهنية، ورغم ذلك فحين عرض المشروع في عام ١٩٥٤ على الجمعية العامة للأمم المتحدة، عجزت عن اتخاذ قرار بشأنه، ولكن هذا لم يمنع من استمرار الاهتمام بفكرة وضع قواعد السلوك المهني للإعلاميين، حيث نشط عدد من الروابط الدولية للإعلاميين في محاولة إقرار مدونة للسلوك المهني

يمكن قبولها على المستوى الدولي والمحلي^(٧)، مثال ذلك (إعلان المبادئ الأخلاقية) الذي أصدرته رابطة مذيعي الدول الأمريكية LAAB في جمعيتها العمومية التي عقدت عام ١٩٥٥م، وقبلها عالج الاتحاد الدولي للصحفيين مشكلات الأخلاق المهنية للصحفيين، واعتمد في اجتماع في بوردو عام ١٩٥٤م إعلاناً حول واجبات الصحفيين، وفي ميونخ اعتمدت ست نقابات صحفية تابعة للرابطة الأوروبية في اجتماع عقدته في نوفمبر ١٩٧١م، إعلان واجبات وحقوق الصحفيين، وفي نوفمبر ١٩٧٣م اجتمعت المنظمة الدولية للصحفيين باليونيسكو حيث نظرت في اقتراح مشروع يتعلق بقواعد السلوك المهني، وأصدر اتحاد صحفي أمريكا اللاتينية FELAF في عام ١٩٧٥م إعلان مبادئ وافقت عليه ١٢ منظمة، وتحت رعاية الجامعة العربية أعدت قواعد للسلوك المهني للصحفيين العرب في أغسطس ١٩٧٧م.

وقد شكل الإعلان الخاص بوسائل إعلام الجماهير الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو في عام ١٩٧٨ خطوة هامة على الطريق شجع الكثير من الدول والجماعات المهنية الإعلامية في عدد كبير من البلدان إلى وضع قواعد للسلوك المهني للصحفيين والإعلاميين والكثير منها اتخذ شكل موثيق الشرف الصحفية والإعلامية^(٧). ورغم عدم وجود صياغة واحدة يمكن تعميمها لقواعد السلوك المهني للإعلاميين أو موثيق الشرف الإعلامية، إلا أنه يمكن ملاحظة وجود قواسم مشتركة يمكن إجمالها في النظر إلى حرية الإعلام باعتبارها من الحقوق الأساسية للإنسان والحرص على صدق الأنباء ودقتها وعدم تحريف الحقائق^(٨)، ونبذ الاستفادة الشخصية أو تحقيق المصالح الخاصة على حساب الصالح العام، وإدانة التشهير والقذف والافتراء بالباطل وانتحال آراء الغير^(٩)، وضرورة تصويب الأنباء الزائفة أو الضارة، وحق الرد والأمانة والإنصاف تجاه الجمهور واحترام الحياة الخاصة وأسرار المهنة^(١٠).

[٢]

قواعد السلوك المهني للصحفيين

التجربة المصرية

ارتبط التفكير بإيجاد قواعد للسلوك المهني للصحفيين في مصر باتساع مساحة الحرية الصحفية منذ عام ١٩٢٤ وهو بداية ما يمكن أن يسمى بالمرحلة الليبرالية أو شبه الليبرالية في تاريخ مصر الحديث والتي استمرت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، حيث رافق هذه الحرية ظهور العديد من الصحف التي تبنت أسلوب الإثارة القائم على التجريح ونشر الفضائح وما سمي وقتها بصحافة دفتر الشيكات، وقد استمرت بعض ملامح صحافة الإثارة في أعقاب الثورة لفترة غير قصيرة، وقد كانت هذه الممارسات من بين المبررات التي اعتمد عليها قادة النظام الجديد وهم يصدرون قرار تنظيم الصحافة في عام ١٩٦٠ والذي بموجبه انتقلت ملكية معظم المؤسسات الصحفية المصرية إلى ملكية الدولة وإشرافها سواء تحت مسمى الاتحاد القومي أو الاتحاد الاشتراكي، ثم عادت ظاهرة صحافة الإثارة تظهر في مصر من جديد مع بداية عام ١٩٨٧م، حيث كانت الصحف القومية تعاني من قصور مواردها المالية وبدأ البحث عن موارد جديدة لهذه الصحف، وكانت قد تعاقدت على شراء مطابع جديدة تفرض أقساطاً شهرية لم تستطع تدبيرها، وعقد اجتماع ضم رئيس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للصحافة والوزراء المعنيين بناء على رغبة رؤساء مجالس إدارات الصحف القومية وبحضورهم للبحث عن موارد مالية جديدة لمواجهة

العجز في تلك الصحف، في ذات الوقت كانت صحيفة الشرق الأوسط التي تصدر في لندن قد تقدمت بطلب لطبعها في إحدى مطابع المؤسسات الصحفية القومية ووافق على طبعها.

وقد استخدم الصحفيون المصريون موافقة الحكومة على طبع الصحف الخارجية في مطابع الصحف القومية، في إصدار الصحف، وحصلوا على تراخيص من قبرص وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من الدول، وقاموا بالطبع في الخارج وتصدير المطبوع إلى مصر، ولما صدر قانون المناطق الحرة، قاموا بالطبع في هذه المناطق تخفيفاً للنفقات، وقد بلغ عدد هذه الصحف في وقت من الأوقات ٧٤ صحيفة تصدر باللغة العربية و ١٥ صحيفة تصدر باللغات الأجنبية، وقد اعتبر ذلك نوعاً من التحايل على قانون الصحافة الذي يمنع امتلاك الأفراد للصحف ويقصر هذا الحق على الأحزاب وبعض الشخصيات الاعتبارية والجمعيات والهيئات، وقد شجع طبع هذه الصحف في مصر، العديد من الصحفيين والمواطنين المصريين لإصدار صحف بذات الطرق.

وقد لوحظ أن بعض الأحزاب استغلت حقها الذي يكفله لها القانون في إصدار الصحف، فقامت بتأجير عدد من رخص هذه الصحف والتي استغلت في الإثارة والتجريح وتسوية الحسابات مع الغير، وأكثر هذه الصحف لا سيطرة للحزب عليها، ولا يتحمل أية مسئولية قانونية عن تجاوزاتها.

كذلك تبين أن السماح بتداول الصحف التي تحصل على رخص خارجية بالإصدار في السوق المصرية، والسماح لبعضها بالطبع في مصر، شجع عدداً من المطابع التي توجد في الأقاليم بعيداً عن أعين الجهات الرسمية بالحصول على عدد من الرخص الصحفية الصادرة في الخارج، وقاموا بتأجيرها لعدد من المواطنين الراغبين في إصدار صحف، ثم تطور الأمر إلى قيام بعض هذه

المطابع بتزوير رخص صحفية من الخارج لا أصل لها في الحقيقة، وقاموا بالاتجار فيها مع تسهيل طبعها في مطابعهم الخاصة وتزوير موافقة إدارة المطبوعات والجمارك لتسهيل توزيعها داخل البلاد.

وفي الوقت الذي تقع فيه تجاوزات من هذه الصحف في الإثارة والتجريح والابتزاز والمتاجرة بسمعة بعض المواطنين وأعراضهم لا توجد أية محاسبة على هذه التجاوزات من أي نوع، فنقابة الصحفيين لا تقوم بواجبها في محاسبة من يخرج على التقاليد الصحفية وميثاق الشرف الصحي من الصحفيين أعضاء النقابة الذين يعملون في هذه الصحف، كذلك فإن كثيراً من المواطنين يحجمون عن اللجوء إلى القضاء، خوفاً من تزايد الحملات الصحفية ضدهم من قبل هذه الصحف، فضلاً عن بطأ التقاضي، وضآلة الغرامات التي يمكن أن تعاقب بها الصحف المتجاوزة، كذلك فإن أكثر العاملين في هذه الصحف من غير النقابيين مما يصعب من محاسبتهم نقابياً.

وقد تزايد انتشار صحف الإثارة وتنامت قوتها بفضل تصاعد دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، وظهور فئة جديدة من رجال المال والأعمال الذين استخدموا هذه الصحف في مواجهة منافسيهم أو كوسائل ضغط على المسؤولين لتمير مصالحهم الخاصة وتيسير حصولهم على مزايا لا يتيحها لهم القانون.

وكان من الطبيعي أن تشهد مصر منذ فترة مبكرة من القرن العشرين محاولات متعددة لوضع قواعد السلوك المهني للصحفيين، وقد تمثلت بعض هذه المحاولات في جهودات فردية لبعض كبار الصحفيين المصريين مثل أمين الرافعي ثم الدكتور محمود عزمي، إضافة إلى محاولات جرت من قبل نقابة الصحفيين، وقد توجت هذه المحاولات بإصدار ميثاق الشرف الصحفي في يوليو ١٩٧٥م، وقد ارتبط ظهور هذا الميثاق بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة في ١١

مارس ١٩٧٥م، والتي تضمنت اختصاصاته وضع ميثاق الشرف الصحفي، ورغم ذلك فالذي قام فعلاً بوضع هذا الميثاق هو المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي، وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان مسموحاً له بالعمل في البلاد حتى ذلك الوقت.

وعندما أعيد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة تنفيذاً لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠م، تضمن القانون نصاً يجعل من مهام المجلس إقرار ميثاق الشرف الصحفي والقواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه.

وعندما أعيد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة عام ١٩٩٨م وفق القانون ٩٦ لسنة ١٩٦٦م الخاص بتنظيم الصحافة، تضمنت الفقرة العاشرة من المادة رقم ٧٠ من القانون نصاً يجعل من اختصاصات المجلس إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي تعده نقابة الصحفيين، وقد وافق المجلس الأعلى للصحافة في ٢٦ مارس عام ١٩٩٨م على إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي أعدته نقابة الصحفيين، وأرسى القانون قاعدة هامة وهي أن ميثاق الشرف الصحفي يصاغ بشكل اختياري من قبل الصحفيين أعضاء النقابة وموافقهم عليه من خلال جمعيتهم العمومية.

وقد ألزم الميثاق الصحفيين بعدد من الواجبات المهنية ومن أهمها:

- الالتزام فيما ينشره بمقتضيات الشرف والأمانة والصدق، بما يحفظ للمجتمع مثله وقيمه، وبما لا ينتهك حقاً من حقوق المواطنين، أو يمس إحدى حرياتهم، وبعدم الانحياز في كتاباته إلى الدعوات العنصرية أو المتعصبة أو المنطوية على امتهان الأديان أو الدعوة إلى كراهيتها، أو الطعن في إيمان الآخرين، أو تلك الداعية إلى التمييز أو الاحتقار لأي من طوائف المجتمع، وبعدم نشر الوقائع مشوهة أو مبتورة، وعدم تصويرها أو اختلاقها على نحو غير أمين.

● والالتزام بتحري الدقة في توثيق المعلومات، ونسبة الأقوال والأفعال إلى مصادر معلومة كلما كان ذلك متاحاً أو ممكناً طبقاً للأصول المهنية السليمة التي تراعي حسن النية، وبعدهم استخدام وسائل النشر الصحفي في اتهام المواطنين بغير سند، أو في استغلال حياتهم الخاصة للتشهير بهم أو تشويه سمعتهم أو لتحقيق منافع شخصية من أي نوع، وأن كل خطأ في نشر المعلومات يلتزم ناشره بتصحيحه فور اطلاعه على الحقيقة وحق الرد والتصحيح مكفول لكل من يتناولهم الصحفي، على ألا يتجاوز ذلك الرد أو التصحيح حدود الموضوع، وألا ينطوي على جريمة يعاقب عليها القانون، أو مخالفة للأداب العامة، مع الاعتراف بحق الصحفي في التعقيب.

● ولا يجوز للصحفي العمل في جلب الإعلانات أو تحريرها ولا يجوز له الحصول على أي مكافأة أو ميزة مباشرة أو غير مباشرة عن مراجعة أو تحرير أو نشر الإعلانات، وليس له أن يوقع باسمه مادة إعلانية، ولا يجوز نشر أي إعلان تتعارض مادته مع قيم المجتمع ومبادئه وأدابه العامة، أو مع رسالة الصحافة، ويلتزم المسئولون عن النشر بالفصل الواضح بين المواد التحريرية والإعلانية، وعدم تجاوز النسبة المتعارف عليها دولياً للمساحة الإعلانية في الصحيفة على حساب المادة التحريرية، ويحظر على الصحفي استغلال مهنته في الحصول على هبات أو إعانات أو مزايا خاصة من جهات أجنبية أو محلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

● ويمتنع الصحفي عن تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة في دعاوى الجنائية أو المدنية، بطريقة تستهدف التأثير على صالح التحقيق أو سير المحاكمة، ويلتزم الصحفي بعدم إبراز أخبار الجريمة وعدم نشر أسماء وصور المتهمين أو المحكوم عليهم في جرم الأحداث.

• والصحفيون مسئولون مسئولية فردية وجماعية رؤساء كانوا أم مرؤوسين عن الحفاظ على كرامة المهنة وأسرارها ومصداقيتها، وهم ملتزمون بعدم التستر على الذين يسيئون إلى المهنة أو الذين يخضعون أقلامهم للمنفعة الشخصية، ويمتنع الصحفيون في علاقاتهم المهنية عن كافة أشكال التجريح الشخصي، والإساءة المادية أو المعنوية، بما في ذلك استغلال السلطة أو النفوذ في إهدار الحقوق الثابتة لزملائهم، أو في مخالفة الضمير المهني^(١١).

ومن الاختصاصات الهامة التي منحها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م بشأن تنظيم الصحافة في مصر للمجلس الأعلى للصحافة ما جاء في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٧٠ وهي:

"متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بأداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير"^(١٢).

وكان المجلس السابق يقوم تنفيذاً لاختصاصه "بإقرار ميثاق الشرف ووضع القواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه بإصدار تقارير دورية للممارسة الصحفية، إلا أنها لم تكن تنشر على الرأي العام مما أضعف من تأثيرها، لذلك جاء النص الواضح في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م بضرورة نشر التقارير ليعطي لهذه التقارير الدورية تأثيراً فعالاً في تطوير الممارسة الصحفية.

وقد وافق المجلس في ٢٦ مارس ١٩٩٨ على إنشاء لجنة من عدد من أعضائه للإشراف على إصدار التقارير، وقامت اللجنة مستعينة بعدد كبير من الباحثين وأساتذة الصحافة بإعداد التقارير الشهرية عن الممارسة الصحفية بدءاً من أول مارس ١٩٩٨م، وقامت اللجنة المشكلة لإعداد وتقارير الممارسة الصحفية باقتراح عدد من المعايير التي جرى في ضوئها تقييم الممارسة الصحفية، وتم صياغة هذه المعايير وفق المبادئ التي يقوم عليها قانون تنظيم

الصحافة وميثاق الشرف الصحفي، وعرض على المجلس فوافق عليها وهي تتضمن نوعين من المعايير:

أولاً: معايير تحليل المادة الصحفية:

١- نشر أخبار مجملة، عن طريق نشر أخبار سلبية تعني بأفراد يتم الإشارة إليهم بأوصاف عامة دون تحديد الاسم وعلى نحو يسهل تقييمه على أكثر من وجه.

٢- عدم مراعاة الدقة، ينشر معلومات ووقائع مبالغ فيها، أو نشر عنوان لمادة تحريرية دون أية علاقة له بها أو تكرار نشر مادة تحريرية في نفس العدد أو في عدد تال من نفس الصحيفة.

٣- عدم احترام الحياة الخاصة للمواطنين أو تناول مسلك الشخصيات العامة فيما لا يخص عملهم.

٤- عدم احترام الأديان سوءاً بامتهانها أو بإثارة النعرات الطائفية.

٥- الترويج للدجل والخرافة.

٦- عدم الالتزام بحق الرد والتصحيح.

٧- عدم مراعاة الآداب العامة والذوق العام وذلك من خلال نشر ما يخدش الحياء أو نشر ألفاظ وتعبيرات وصور غير لائقة.

٨- عدم مراعاة أدبيات نشر أخبار الجريمة وذلك من خلال:

أ- نشر صور الأحداث وأسمائهم وكذلك المهتمين في جرائم شاذة والتركيز عليها وإبرازها كظاهرة عامة في المجتمع.

ب- المغالاة في نشر تفاصيل الجرائم.

ج- التمييز مع أو ضد المتهمين.

د- التعليق على قضايا منظورة أمام القضاء.

ثانياً: معايير تحليل المادة الإعلانية:

١- عدم تمييز المادة الإعلانية عن المادة التحريرية.

٢- الإعلان عن السجائر والتبغ بدون الإشارة إلى ضررها أو إلى نسب المحتويات من النيكوتين والإعلان عن الكحوليات.

٣- استخدام المرأة والطفل في الإعلان بصورة تسيء إليهما.

وقامت اللجنة، بتشكيل سبع مجموعات من الخبراء والباحثين المتخصصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتحليل هذه الصحف: القومية والحزبية والخاصة والصحف الصادرة بترخيص أجنبية والصحف العامة والصحف المحلية والصحف الصادرة بلغات أجنبية، وتقوم اللجنة بمناقشة التقارير في اجتماعات منتظمة، ثم تعرض على المجلس للنظر في الموافقة عليها.

يقوم المجلس الأعلى للصحافة بإرسال تقارير الممارسة الصحفية إلى نقابة الصحفيين متضمنة التجاوزات التي تقع من بعض الصحفيين أعضاء النقابة والتي تمثل خروجاً على أحكام قانون نقابة الصحفيين وقانون تنظيم الصحافة وميثاق الشرف الصحفي وآداب المهنة وأخلاقياتها، بهدف أن تقوم النقابة بأعمال قانون النقابة بمساعدة الصحفيين الذين نسب إليهم ما يقع من تجاوزات، وذلك إعمالاً بأحكام المادة (٣٤) من قانون تنظيم الصحافة التي تنص على اختصاص النقابة وحدها بمحاسبة الصحفيين من أعضائها.

يلاحظ عدم استجابة نقابة الصحفيين للمطالبات المتكررة التي وجهها المجلس الأعلى للصحافة إلى نقابة الصحفيين لإعمال قانون النقابة بمساعدة الصحفيين الذين نسب إليهم ما يقع من تجاوزات لميثاق الشرف الصحفي وآداب المهنة وأخلاقياتها، إن قيام نقابة الصحفيين بتفعيل دورها في مواجهة التجاوزات التي

تقع من بعض الصحفيين أعضاء النقابة، وقيام النقابة بمحاسبة المتجاوزين من أعضائها لأداب المهنة وأخلاقياتها وميثاق الشرف الصحفي، من شأنه أن يرشد الممارسة الصحفية، وأن يحول دون لجوء المتضررين من هذه التجاوزات إلى القضاء ليقنص لهم من المتجاوزين في ظل قصور النقابة عن أداء دورها في محاسبتهم عن هذه التجاوزات.

ومن الإنصاف أن نحاول تفهم موقف النقابة في هذه القضية، فالمهمة الأولى للنقابة، كما ينص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٠ الخاص بنقابة الصحفيين، هو العمل على الارتفاع بمستوى المهنة، والمحافظة على كرامتها والذود عن حقوقها والدفاع عن مصالحها، وكذلك ضمان حرية الصحفيين في أداء رسالتهم وكفالة حقوقهم، والعمل على صيانة هذه الحقوق في حالات الفصل والمرض والتعطل والعجز، بالإضافة إلى العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها، وقد غلب على أداء النقابة معظم فترات وجودها منذ إنشائها في عام ١٩٤١ وحتى اليوم هو الدفاع عن الصحفيين في مواجهة السلطة سواء في العصر الملكي أو في العصر الجمهوري، وطوال هذه الفترة، انشغلت النقابة عن توفير الرعاية الاقتصادية والاجتماعية والصحية اللازمة لأعضائها وعن الاهتمام بإرساء تقاليد المهنة وآدابها، بمواجهة المحاولات المتكررة من السلطة لتقييد الصحافة والنيل من استقلال النقابة بدءاً من محاولات القصر في عام ١٩٥١م وحتى إسقاط القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥م.

وتجد النقابة صعوبة حقيقية- لابد من تفهمها- في تطبيق ميثاق الشرف الصحفي ومحاسبة المتجاوزين من أعضائها ليس بسبب الاعتبارات الانتخابية، كما يردد البعض أو بسبب ولاء أعضاء مجلس النقابة لفصائل سياسية متنافرة أو متعارضة تحو دون الاتفاق على سياسة موحدة تجاه هذه التجاوزات، كما يردد آخرون، ولكن الحقيقة أن النقابة تجد حرجاً شديداً في معاقبة المتجاوزين

من أعضائها في الوقت الذي يوجد فيه سناً وأربعين جريمة يمكن أن يحال الصحفي بمقتضاها إلى المحاكمة أمام محاكم الجرح أو الجنائيات أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية^(١٣).

وفي الكثير من هذه الجرائم تنص العقوبة على أحكام سالبة للحرية. وخاصة في قضايا السب والقذف^(١٤)، إن إلغاء هذه القوانين أو تعديلها بما يستبعد العقوبات السالبة للحرية اكتفاءً بتعويض المتضرر من النشر، كما هو سائد في كافة الدول الديموقراطية. يفتح الطريق أمام النقابة لكي تفعل دورها في تطبيق ميثاق الشرف الصحفي، ويمكنها من تطبيق اختصاص أصيل لها ينص عليه قانون النقابة وهو "تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين الهيئات والمؤسسات والدور الصحفية التي يعملون بها"، وكذلك "العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها".

وفي الحالات التي تفشل فيها النقابة في التوفيق بين الصحيفة والمتضرر من النشر، من حقه أن يلجأ للقضاء، وفي ظل عدم وجود قوانين سالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة فإن أية أحكام تصدر في القضايا ومهما بلغت قيمة التعويض الذي قرره الصحيفة ستكون رادعاً للمتجاوزين، وفي ذات الوقت سوف تتال القبول والاحترام من قبل الرأي العام الوطني والعالمي وسوف تحرم بعض القوى الخارجية من سلاح قوي تشهر به ببلدنا سواء بالحق أو الباطل، كذلك ستحرم بعض المغامرين أو مدعي البطولة من شرف السجن لعدة أشهر في قضايا صحفية سعياً إلى شهرة ومكانة صحفية لا يستحقونها.

مجالس الصحافة والإعلام

عندما أصبحت المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام جزءاً أصيلاً من ديموقراطية الإعلام، فقد ظهرت الحاجة إلى وجود قواعد للسلوك المهني والأخلاقي للإعلاميين^(١٥)، وعندما وجدت هذه القواعد أو مواثيق الشرف الإعلامية ظهرت الحاجة إلى آليات ومؤسسات تقوم على تطبيق هذه المواثيق ومن هنا ظهرت مجالس الصحافة والإعلام^(١٦)، وحين أقيمت هذه المجالس كان هدفها أن تشكل ما يشبه محكمة شرف للتأديب الذاتي للإعلاميين، كذلك قامت هذه المجالس على فكرة الرقابة الذاتية وذلك على أساس مبدأ ديموقراطي مؤداه أن قواعد السلوك التي ترسيها الغالبية داخل المهنة الإعلامية لا بد وأن يحترمها جميع أعضائها^(١٧)، ولقد أنشئ أول مجلس للصحافة في السويد في عام ١٩١٦م، وقد ظل هذا المجلس حالة فريدة حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، حين بدأت تنتشر هذه المجالس ولكنها لم تتحول إلى ظاهرة على المستوى الدولي إلا في ستينات وسبعينات القرن العشرين.

وقد تم إنشاء مجالس الصحافة والإعلام بطرق مختلفة، حيث جاءت المبادرة بإنشاء عدد كبير من المجالس من جانب الإعلاميين أنفسهم، وفي حالات أخرى جاء إنشاؤها من قبل الحكومات أو المجالس التشريعية، ويوجد الآن عدد كبير من مجالس الصحافة والإعلام، وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مجالس تشئنها الحكومات وتضم ممثلين للحكومة ويرأسها الوزير المعنى.

الثاني: مجالس ذات تمثيل مشترك من ملاك وسائل الإعلام والإعلاميين، وإلى هذا النوع تنتمي مجالس الصحافة والإعلام في كل من اليابان (١٩٤٧م) وألمانيا (١٩٥٦م) وجنوب أفريقيا (١٩٩٢م) والنمسا (١٩٦٣م) والدانمارك (١٩٦٤م) وإيطاليا (١٩٦٥م) وتايوان (١٩٧٤م) وسويسرا (١٩٧٧م).

الثالث: مجالس ذات تمثيل مشترك يضم ملاك وسائل الإعلام والإعلاميون والجمهور، وينتمي إلى هذا النوع، مجالس الصحافة والإعلام في كل من إنجلترا (١٩٤٦م) وهولندا (١٩٦٠م) وفنلندا (١٩٦٨م) والسويد (١٩٦٩م) وكندا (١٩٧١م) ونيوزلندا (١٩٧٢م) والولايات المتحدة الأمريكية (١٩٧١م) والبرتغال (١٩٧٥م) وأستراليا (١٩٦٧م) ومصر (١٩٧٥م).

وما زال الخلاف قائماً في عدد كبير من البلدان حول دور وأهمية مجالس الصحافة أو المجالس الإعلامية الأخرى التي تشئنها وسائل الإعلام مثل مجالس الإذاعة أو مجالس التلفزيون أو مجالس الإعلام المسموع والمرئي وغير ذلك، فالبعض يعتقد بأن هذه المجالس أجهزة للسيطرة الحكومية، والبعض الآخر يرى أن هذه تتعرض لخطر سيطرة أقطاب الصحافة ووسائل الإعلام عندما يقبلون الانضمام إليها ويحولونها إلى مجرد أداة للدفاع عن مصالحهم وليس عن المهنة والبعض الآخر يرى أن هذه المجالس نظراً لتشكيلها ومواردها المحدودة لا تستطيع أن تؤثر في الحكومات، كما أنها غالباً تعجز عن إلزام المؤسسات الصحفية أو الإعلامية الكبرى بما تتخذه من قرارات أو توصيات.

ورغم ذلك كله فإن الاتجاه الغالب في معظم دول العالم أن إنشاء مجالس الصحافة ووسائل الإعلام جعل فكرة المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام موجودة وتكسب أنصاراً جدد كل فترة وأن الكثيرين من يأملون في أن الآثار

التراكمية لممارسات هذه المجالس، ستزيد من قناعة أبناء المهن الصحفية والإعلامية بأهمية هذه المجالس وضرورتها للدفاع عن أخلاقيات المهنة الإعلامية ورسالتها^(١٨).

ويقدم لنا المجلس الأعلى للصحافة في مصر نموذجاً للكيفية التي تم بها إنشاء مجلس للصحافة في دولة عربية ومن الدول النامية، وكيفية تطورها، وكيف ارتبط هذا التطور بتطور النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر.

إن تجربة المجلس الأعلى للصحافة في مصر، مثلها مثل أي تجربة اجتماعية حية، نشأت وتطورت انعكاساً للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر، منذ إنشاء أول مجلس للصحافة منذ أكثر من ثلث قرن وحتى صدور التشكيل الأخير للمجلس.

وقد مرت تجربة المجلس بثلاثة مراحل عكست كل مرحلة منها طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر.

أولاً: المرحلة الأولى (١٩٧٥-١٩٨٢م):

بدأت هذه المرحلة في ١١ مارس ١٩٧٥م بصور قرار جمهوري بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة، وقد تم ذلك بعد انتصار مصر في حرب أكتوبر ١٩٧٣م بنحو عامين تقريباً، وكان من الطبيعي أن يعقب الانتصار انفتاح سياسي نحو الديمقراطية، وذلك بعد أن ساد الفترة التي سبقت الحرب شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة".

ومن الملاحظات الملفتة أنه بعد أربعة أشهر فقط من حرب أكتوبر ١٩٧٣م، رفعت الرقابة على برقيات الصحفيين الأجانب، وتم أيضاً إلغاء الرقابة على جميع الصحف الأجنبية في ١٨ مارس ١٩٧٤م، كما شهدت نفس الفترة عودة العديد من الكتاب والصحفيين الذين أبعدهوا عن الكتابة في فترة سابقة، وحدثت

انفراجة في حرية الرأي والتعبير وعادت أبواب "بريد القراء" لتظهر من جديد في الصحف المصرية، وتوج هذا التطور بصدور القرار الجمهوري بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة في ١١ مارس ١٩٧٥م.

ويمكن أن نستخلص أهم ملامح تجربة هذا المجلس في النقاط التالية:

١- ضم المجلس في عضويته وكيل مجلس الشعب ونقيب الصحفيين وأحد مستشاري محكمة الاستئناف، وثلاثة من رؤساء المؤسسات الصحفية ورؤساء التحرير وثلاثة من المشتغلين بالمسائل العامة وعميد كلية الإعلام واثنين من أعضاء نقابة الصحفيين وثلاثة من الصحفيين ممن تقل مدد اشتغالهم بالمهنة عن ١٥ عاماً يرشحهم مجلس النقابة ورئيس النقابة العامة للطباعة والنشر.

وقد ظهر الطابع الرسمي واضحاً على تشكيل المجلس، فقد أصدر قرار تشكيله الرئيس أنور السادات بوصفه رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي، وهو التنظيم السياسي الوحيد في البلاد في ذلك الوقت، ورأس المجلس الأمين العام الأول للاتحاد الاشتراكي، كما ضم المجلس في عضويته وزير الإعلام وأمين الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكي.

٢- شملت اختصاصات المجلس العديد من الجوانب التي تنفق إلى حد كبير مع اختصاصات مجالس الصحافة في النظم الديموقراطية، ومنها ضمان حقوق الصحفيين في التعبير عن قضايا المجتمع، وأن للمجلس الحق في النظر فيما ينسب إلى المؤسسات الصحفية من مخالفات لميثاق الشرف الصحفي، وفي هذه الحالة يطلب من نقابة الصحفيين النظر في أمر الصحفي المخالف واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، كما أن للمجلس النظر في الأمور المتعلقة بضمان الحقوق المقررة للصحفيين مع عدم الإخلال بالنصوص الواردة في قانون نقابة الصحفيين بشأن التأديب وحل

المنازعات، وكان هذا اعترافاً من المجلس بأن للنقابة وحدها الحق الأصيل في تأديب أعضائها.

ولكن الأمر اختلف بصدور القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي الذي أعطى في مادته التاسعة للمجلس الأعلى للصحافة الحق في اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد الصحفيين.

٣- تضمنت اختصاصات المجلس بعض الجوانب التي لا تدخل عادة في اختصاصات مجالس الصحافة باعتبارها تنظيمًا ذاتيًا للمهنة، مثل وضع ميثاق الشرف الصحفي ورغم ذلك فالذي قام فعلاً بوضع هذا الميثاق في يوليو ١٩٧٥م هو المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي.

ومن هذه الاختصاصات أيضاً وضع اللوائح المنظمة للعمل داخل المؤسسات الصحفية، كوضع لائحة لأجور الصحفيين، وقد أصدر المجلس بالفعل هذه اللائحة في ٢٥ أبريل ١٩٧٦م واعترض عليها الصحفيون وطالبت النقابة بإعادة بحثها.

ومن هذه الاختصاصات أيضاً إصدار تراخيص الصحف، والترخيص بالعمل في الصحافة.

٤- لقد نشأ المجلس الأعلى للصحافة مع بداية التحول في مصر من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي، وكأي مرحلة تحول، فقد اختلطت فيها بعض سمات المجتمع الشمولي مع بعض سمات المجتمع الديمقراطي، لذلك فقد كان من الطبيعي أن تحمل التجربة الأولى للمجلس (١٩٧٥-١٩٨٢م) من سمات الشمولية أكثر مما تحمل من سمات الديمقراطية.

ثانياً: المرحلة الثانية (١٩٨٢-١٩٩٨م):

تبدأ هذه المرحلة بصدور قرار جمهوري بإعادة تشكيل المجلس الأعلى

للصحافة في ١٩٨٢م، وقد عكست نصوصه الكثير من ملامح التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر في الفترة التي سبقت صدوره، حيث كان قد تم إلغاء التنظيم السياسي الوحيد بالبلاد (الاتحاد الاشتراكي) والسماح بوجود ما سمي بالمنابر التي سرعان ما سمح لها بأن تتحول إلى أحزاب سياسية، وقد رافق ذلك انفتاح سياسي واقتصادي وارتبط بهما انفتاح إعلامي مواز، وحدثت تغييرات جذرية في كثير من المفاهيم الإعلامية وتطبيقاتها، حيث تمتعت الصحافة المصرية بمزيد من الحرية، أخذت تتزايد بالتدريج، فقد أدى ظهور الأحزاب السياسية إلى السماح للأحزاب بإصدار الصحف التي تعبر عنها، ووجد في مصر لأول مرة منذ أحداث مارس ١٩٥٤م، (حيث ألغيت بعد هذه الأحداث كافة الصحف الحزبية في مصر) وبشكل شرعي صحف حزبية معارضة تجسد الرأي الآخر.

وصدر قانون جديد للصحافة وهو القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، الذي قنن شرعية الصحافة الحزبية ونقل ملكية الصحف القومية من الاتحاد الاشتراكي الذي تم إلغاؤه إلى مجلس الشورى، الذي تم إنشاؤه في ١٩٨٠م.

وهذا المجلس هو أطول المجالس عمراً فقد استمر لنحو ستة عشر عاماً، ويمكن أن نستخلص أهم ملامح تجربته في النقاط التالية:

١- تم تشكيل المجلس تنفيذياً لقانون سلطة الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠م، وقد سبق صدور هذا القانون بعض التعديلات الدستورية وأهمها إنشاء مجلس الشورى الذي نقلت إليه ملكية الصحف القومية، وقد خصص قانون سلطة الصحافة الباب الرابع منه لبيان طبيعة المجلس الأعلى للصحافة وتشكيله واختصاصاته، كما خصص له الباب الثاني من اللائحة التنفيذية للقانون، وكان أبرز ما أضافه هذا القانون تحديده لطبيعة المجلس

باعتباره: "هيئة مستقلة قائمة بذاتها تقوم على شئون الصحافة بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في إطار المقومات الأساسية للمجتمع، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وبما يؤكد فاعليتها في ضمان حق المواطن في المعرفة والاتصال".

وبذلك فقد قام المجلس على ذات المبدأ الذي تقوم عليه الصحافة في النظم الديمقراطية.

٢- تخلصت عضوية المجلس إلى حد كبير من الطابع الرسمي الذي غلب على تشكيل المجلس الأول، إذ يرأس المجلس رئيس مجلس الشورى، وهو مجلس شبه تشريعي ينتخب ثلثي أعضائه، بعد أن كان يرأسه الأمين الأول للاتحاد الاشتراكي وهو التنظيم السياسي الوحيد الذي كان قائماً وقت إنشاء المجلس الأول.

ويضم المجلس في عضويته رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، ورؤساء تحرير الصحف القومية (على أن تمثل كل مؤسسة بواحد فقط في حالة تعددهم ويختاره مجلس إدارة المؤسسة)، وضم المجلس لأول مرة رؤساء تحرير الصحف الحزبية (وإذا تعددت صحف الحزب الواحد، يختار الحزب رئيس التحرير الذي يمثله)، ويضم المجلس أيضاً نقيب الصحفيين ورئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط ورئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ورئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع الصحفي، ورئيس اتحاد الكتاب، وعدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة على ألا يزيد عددهم عن الأعضاء المذكورين في الفقرات السابقة واثنان من المشتغلين بالقانون، ويلاحظ أن المجلس لم يضم في عضويته سوى ممثلين اثنين فقط يشغلان مناصب حكومية وهما رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ورئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وهكذا يلاحظ

اتساع قاعدة تمثيل الصحفيين والشخصيات العامة وتساؤل التمثيل الحكومي بالمجلس عما كان عليه في تشكيل المجلس الأول.

٣- تشابهت العديد من اختصاصات هذا المجلس مع المجلس الأول، وخاصة في مجالات إصدار تراخيص الصحف، وإبداء الرأي في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون الصحافة، وحماية الصحف وكفالة حقوق الصحفيين وضمان أدائهم لواجباتهم وإقرار ميثاق الشرف الصحفي والقواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه، وضمان حد أدنى مناسب لأجور الصحفيين والعاملين بالمؤسسات الصحفية والتنسيق بين الصحف في المجالات الاقتصادية والإدارية.

ولكن القانون أوجد للمجلس الجديد اختصاصات أخرى مخالفة لما جاء في اختصاصات المجلس السابق، ومنها أنه بعد أن كان ضمن اختصاصات المجلس الأول الترخيص للصحفيين بالعمل في الصحافة، إذ بالمجلس الجديد يقتصر دوره فقط في الأذن للصحفي بالعمل في الصحف الأجنبية داخل مصر أو خارجها.

وقد كان من اختصاص المجلس الأول دعم المؤسسات الصحفية، ولكن تم توسيع هذا الاختصاص في المجلس الثاني ليكون له اتخاذ ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتنميتها وتطويرها، وبذلك شمل الاختصاص المؤسسات الصحفية القومية وغيرها من الصحف الحزبية التي لم تكن قائمة وقت صدور قرار إنشاء المجلس الأول.

٤- اعترف المجلس الأول بالحق الأصيل للنقابة في تأديب أعضائها، ولكن قانون سلطة الصحافة أعطى المجلس الجديد في المادة ٤٥ منه مشاركة النقابة اختصاصها الأصيل في تأديب أعضائها، حيث نصت هذه المادة: "مع عدم الإخلال بحق إقامة الدعوى المدنية والجنائية أو السياسية يكون

للمجلس في حالة مخالفة الصحفي للواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو قانون نقابة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفي، أن يشكل لجنة للتحقيق تتكون من ثلاثة من أعضائه من بينهم أحد الصحفيين والعضوين القانونيين، وتكون رئاسة اللجنة لأقدم العضوين القانونيين، وفي حالة توافر الدلائل الكافية على ثبوت الواقعة المنسوبة للصحفي، يكون لرئيس لجنة التحقيق تحريك الدعوى التأديبية أمام الهيئة المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين، ويتولى رئيس لجنة التحقيق توجيه الاتهام أمام الهيئة التأديبية".

٥- في حين كان من اختصاص المجلس الأول "وضع" ميثاق الشرف الصحفي ومتابعة تنفيذه، فإن اختصاص المجلس الثاني أصبح "إقرار" ميثاق الشرف الصحفي، وهو ما تم بالفعل في مارس ١٩٨٣م.

وبالنسبة لاختصاص المجلس بضمأن احترام الميثاق وتنفيذه فإن الأمر اقتصر في التجربة العملية على إصدار تقارير دورية عن الممارسة الصحفية بدءاً من عام ١٩٨٥م، ولكن تأثير هذه التقارير كان غير مؤثر بسبب عدم نشرها على الرأي العام.

٦- ركز المجلس في تجربته الثانية على تنفيذ البند الثاني من المادة ٤٤ من قانون سلطة الصحافة والذي أعطى للمجلس: "اتخاذ كل ما من شأنه دعم الصحافة المصرية وتميئها وتطويرها بما يساير التقدم العلمي الحديث في مجالات الصحافة"، وقام المجلس بالفعل بتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات حول قضايا تطوير الصحافة الإقليمية، والممارسة الديموقراطية ودورها في تطوير الصحافة، كما أقام المجلس عدداً من الدورات التدريبية للصحفيين شملت العديد من التخصصات الصحفية، كذلك أنشأ المجلس مركزاً للمعلومات ووفر له قاعدة بيانات كاملة عن أوضاع

الصحافة في مصر والعالم، وأنشأ المجلس صندوقاً لدعم الصحف واستخدم الدعم لرفع الحد الأدنى للأجور وللإنفاق على المراجع ولدعم مكافأة نهاية الخدمة للعاملين بالصحافة، وقام المجلس بإعداد لائحة نموذجية للشئون الإدارية والمالية للمؤسسات الصحفية. وهكذا يمكن القول بأن التجربة الثانية للمجلس الأعلى للصحافة (١٩٨٢-١٩٩٨م)، قد حملت من سمات الديمقراطية أكثر مما حملت من سمات الشمولية.

ثانياً: المرحلة الثالثة (١٩٩٨م):

تبدأ هذه المرحلة بصدور قرار تشكيل المجلس في ١٩٩٨م، وهو مستمر بتشكيله الجديد حتى الآن، وهذه التجربة الأخيرة للمجلس تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، وخاصة ثورتي الاتصال والمعلومات ودورها في تزايد مساحة الديمقراطية والحرية الإعلامية والصحفية في دول العالم الثاني والثالث.

وبالنسبة لمصر فقد شهدت في هذه الفترة نمواً ملحوظاً في مساحة الديمقراطية السياسية مما انعكس بدوره على تزايد مساحة الحريات الصحفية، وقد تجسد ذلك في رفض الصحفيين المصريين للقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥م ونجاحهم في إصدار القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي عبر عن جانب كبير من رغباتهم وإن لم يلبي كل طموحاتهم، وتنفيذاً لهذا القانون صدر القرار الجمهوري بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة في ١٩٩٨م.

ويمكن أن نستخلص أهم ملامح تجربة هذا المجلس في النقاط التالية:

١- تخلصت عضوية المجلس تماماً من الطابع الرسمي، حيث خلا تشكيله من أي ممثل للأجهزة الحكومية، وإن ضم المجلس رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ولكن ليس بصفته الوظيفية، وإنما اختير ضمن الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة.

ولم تقتصر عضوية المجلس على نقيب الصحفيين كما كان الشأن في المجلسين السابقين، وإنما أضيف إليه أربعة من نقباء الصحفيين السابقين، وكذلك تم نفس الأمر مع رئيس النقابة العامة للعاملين بالصحافة والطباعة والإعلام والنشر، إذ أضيف معه أربعة من الرؤساء السابقين للنقابة أو من أعضاء النقابة. وضم المجلس الجديد اثنان من أساتذة الصحافة بالجامعات المصرية في حين كان المجلس السابق يخلو من هذا النص، ومازال ينقص المجلس تمثيل الصحف الخاصة، وهو أمر لا بد من تداركه في أسرع وقت.

٢- أصبح للمجلس الجديد اختصاص واضح ومحدد في "النظر في شكاوي الأفراد ضد الصحافة أو الصحفيين فيما يتعلق بالتزام الصحافة بأداب وسلوكياتها أو فيما ينشر ماساً بحقوق الأفراد أو حياتهم الخاصة، في حين كان هذا الاختصاص غير محدد في المجلس السابق، وتم إنشاء لجنة بالمجلس لتلقي شكاوي المواطنين بشأن تصحيح ما ينشر بالصحف.

٣- إعمالاً للفقرة العاشرة من المادة رقم ٧٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة والتي تنص على أن من اختصاصات المجلس إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي تعده نقابة الصحفيين، فقد وافق المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٦ مارس ١٩٩٨ على إصدار ميثاق الشرف الصحفي الذي أعدته نقابة الصحفيين، وهكذا أرسى المجلس قاعدة هامة وهي أن ميثاق الشرف الصحفي يصاغ بشكل اختياري من قبل الصحفيين أعضاء النقابة وموافقهم عليه من خلال جمعيتهم العمومية.

٤- أكد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ اختصاص نقابة الصحفيين الأصيل في تأديب أعضائها بحيث يتوقف دور المجلس الأعلى للصحافة عند حد

إخطار نقابة الصحفيين بما يكون قد وقع من أحد الصحفيين أعضاء النقابة، مخالفاً لقواعد وآداب المهنة أو ميثاق الشرف الصحفي، ويكون للنقابة بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التي تراها مناسبة ضد هذا الصحفي، وبذلك اتسق دور المجلس مع مجالس الصحافة في النظم الديمقراطية.

٥- من أهم الاختصاصات التي منحها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة للمجلس الأعلى للصحافة في تشكيله الثالث، ما جاء في الفقرة الحادية عشرة من المادة ٧٠ وهي: "متابعة وتقييم ما تنشره الصحف وإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بآداب المهنة وميثاق الشرف الصحفي، وتلتزم الصحف بنشر تلك التقارير".

وكان المجلس السابق يقوم تنفيذاً لاختصاصه بإقرار ميثاق الشرف الصحفي ووضع القواعد الكفيلة بضمان احترامه وتنفيذه، بإصدار تقارير دورية للممارسة الصحفية، إلا أنها لم تكن تنشر على الرأي العام مما أضعف من تأثيرها، لذلك جاء النص الواضح في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بضرورة نشر التقارير ليعطي لهذا التقرير الدوري تأثيراً فعالاً في تطوير الممارسة الصحفية.

وقد وافق المجلس في جلسته المنعقدة في ٢٦ مارس ١٩٩٨ على إنشاء لجنة فرعية من عدد من أعضائه للإشراف على إصدار التقرير، وقامت اللجنة مستعينة بعدد كبير من الباحثين وأساتذة الصحافة بإعداد تقارير شهرية عن الممارسة الصحفية، وعرضت على المجلس ووافق عليها بعد مناقشتها وتم نشرها في الصحف، وكما كان متوقعاً، فقد أحدث النشر تأثيراً إيجابياً تمثل في الانخفاض التدريجي في نسبة المخالفات لميثاق الشرف الصحفي وآداب المهنة التي تقع من بعض الصحف.

وهكذا يتضح لنا أن فكرة إنشاء مجالس للصحافة في الدول الديمقراطية، جاءت من قبل الصحفيين أنفسهم، لذلك ظهرت هذه المجالس بعيداً عن الحكومة،

ومارست متابعة أخلاقية ومهنية، وعملت على إيجاد توازن بين مصالح المجتمع ومصالح الصحف والصحفيين، بحيث كان لها الحق في محاسبة الصحف المتجاوزة وفرض تعويضات للمتضررين من هذه التجاوزات ألزمت الصحف بأدائها بشكل طوعي، بحيث أصبحت هذه المجالس بديلاً عن القضاء في كثير من القضايا والنزاعات التي نشأت بين الصحف والمواطنين^(١٩).

أما المجلس الأعلى للصحافة في مصر، فقد نشأ، شأنه في ذلك شأن الكثير من مجالس الصحافة التي أنشئت في الدول السلطوية، وكان الهدف الحقيقي وراء إنشاؤه إيجاد إليه جديدة لتنظيم الصحافة والسيطرة عليها بعد رفض نقابة الصحفيين ضبط حركة النقد الصحفي الموجه ضد السلطة.

ولكن المجلس شهد تغييرات وتعديلات جذرية منذ إنشاؤه في عام ١٩٧٥ وحتى اليوم بحيث نستطيع أن نلمس وبوضوح غلبة السمات الديمقراطية على السمات السلطوية، وأن المجلس في ثوبه الحالي يقترب مما هو قائم من مجالس صحفية في النظم الديمقراطية، ولكي يستكمل المجلس الأعلى للصحافة سماته الديمقراطية، عليه أن يتخلى تماماً عن أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأي سلطة أخرى خارجة، سواء سلطة تنفيذية أو تشريعية، فقد حدث تطور في مفهوم السلطة في المجتمع الديمقراطي الحديث، ولم تعد قاصرة على السلطات الثلاث التقليدية: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإنما امتد المفهوم ليشمل كافة القوى التي تمارس دوراً مباشراً أو غير مباشر في اتخاذ القرار مثل الأحزاب السياسية والرأي العام ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ولأن الصحافة أصبحت سلطة، فلم يعد مقبولاً أن تخضع لسيطرة سلطة أخرى سواء كانت تشريعية أو شبه تشريعية مثل مجلس الشورى، ولا بد أن يتم تشكيل المجلس كاملاً من أبناء المهنة الصحفية بالإضافة إلى ممثلين لقوى المجتمع المدني والرأي العام، وأن يتضمن تشكيلة كافة أنواع الصحف في مصر بحيث لا

يقتصر، كما هو الآن على ممثلين للصحف القومية والحزبية وإنما يجب أن يضم ممثلين للصحف الخاصة والصحف المحلية وصحف المجتمع المدني والصحف الصادرة بلغات أجنبية وقد يمتد ليحتضن بعض ممثلي الصحافة الإلكترونية.

وأن يعطي له الحق في محاسبة المتجاوزين من الصحف والصحفيين وفرض التعويضات المناسبة للمتضررين من هذه التجاوزات يدفعها ناشري هذه الصحف بالإضافة إلى إلزام الصحف بنشر التصويبات المناسبة لما سبق لها نشره بدون تدقيق أو تم نشره بشكل يمثل قذفاً أو سيادة أو إهانة أو تحقيراً أو تشهيراً لأي فرد أو مجموعة من المواطنين.

في مقابل ذلك وبالتوازن معه لابد من التفكير جيداً في إعادة النظر في كافة القوانين السالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة والإعلام، والاكتفاء بالتعويض المناسب للمتضررين وبالمستوى الذي يمثل ردعاً حقيقياً للمتجاوزين، وهو أمر يتمشى مع الاتجاهات السائدة الآن في التشريعات الصحفية والإعلامية بالدول الديمقراطية.

هوامش الفصل الرابع

- (1) Good. Howard: Journalism Ethics Goes to the Movies. Rowan and Littlefield. U. S. A., 2008. p. p. 214- 218.
- (2) Butsch. Richard: The citizen Audience. Routledge press. New York. 2008. p. p. 123- 127.
- (3) Meier. Wener: Media Policy in Europe. International specialized Book service. 2007- p. p., 73- 78.
- (4) Besley. Hohn: Media Use and Human Val Ues. Journalism and Mass Communication quarterly. Summer 2008., p. p., 311- 330.
- (5) Mark. Chris: Globalization and Nationalism. Cambridge Press. U. K., 2007, p. p. 322- 327.
- (6) Mccullagh. Ciaran: Media Power, A sociological Introduction. Palgrava., 2002. p. p. 76- 78.
- (7) Watson. James: Media Communication. A Introduction to theory and process. Macmillan Press. London. 1999., p. p. 32- 37.
- (8) Patterson. Philip and Wikins. Lee: Media Ethcis, Issues and Cases. Brown publishers M. S. A., 1991- p. p. 92- 96.
- (9) Holmes. David: Communication theory, Media, Technoogy and Society. SAGE publications. London. New Delhi. 2005., P. p. 7- 11.
- (10) Christians. Cifford and Facker. Mark: Media Ethics: Cases and Moral Reasoning. 8th Edition. COMbridge Press. U. K. 2008. p. p., 82- 86.
- (11) Lee. Patrick: Media Ethics Key principles for responsible practice Sage publications. London, 2008. 123- 127.

- وماكلوهان. مارشال: الإعلام والمجتمع - اليونسكو - ص ٥٠٨.
- (١٢) المجلس الأعلى للصحافة: ميثاق الشرف الصحفي - ١٩٩٨.
- (١٣) المجلس الأعلى للصحافة: القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م.
- (١٤) عبد المجيد. ليلي: التشريعات الإعلامية - ص ١٩٥.
- (١٥) الأسيوطي. حمدي: السب والقذف وحرية الرأي والتعبير - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان - القاهرة - ٢٠٠٧ - ص ٢٢ - ٨٥.
- (16) Day. Louis: Ethics in Media Communications Oxford University Press. London. New York. 2002. P. p., 18- 22.
- (17) Hornaday, Bill: Contemporary Media Ethics. Columbia University Press. New York- 2006, p. p. 220- 228.
- (18) Jacquette. Dale: Journalistic Ethics- Mit Press. U.S.A., 2006, p. p., 132- 137.

وماكلوهان. مارشال: الإعلام والمجتمع ص ٥١٦.

- (19) Charles. Mary: Media Ethics and Society: University of Minnesota Press. U. S. A., 2002, p. p., 212- 220.
- (20) Williams. Kevin: Understanding Media Theory., P. P. 90- 93.